IUGJEBS
Vol 27, No 5, 2019, pp 13 -42

ISSN 2410-5198

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية

تقييم دور المراكز البحثية في تنمية الشراكة البحثية - دراسة ميدانية: مراكز أبحاث الجامعة الإسلامية

اسم الباحث الأول: د. اسماعيل عبد الله قاسم *.1

اسم الباحث الثاني (إن وجد): د. علاء الدين خليل العكش

اسم الجامعة والبلد: الجامعة الإسلامية بغزة

اسم الجامعة والبلد : وزارة المواصلات

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Eqasem@iugaza.edu.ps

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم دور المراكز البحثية في الجامعة الاسلامية بغزة بأبعادها (الادارة، الهيكل التنظيمي، البرامج والخدمات، التشبيك والتنسيق) في تنمية الشراكة بأبعادها (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، الشراكات الدولية)، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة الأداة الرئيسية لجمع البيانات في الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بالمراكز البحثية وعددهم (35)، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وقد حللت البيانات باستخدام برنامج SPSS الاحصائي، وكان من أهم نتائجها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المراكز البحثية بأبعادها، وتنمية الشراكة البحثية.

كلمات مفتاحية: المراكز البحثية، الشراكة البحثية

Evaluation of the Role of Research Centers in Developing Research Partnership - A Field Study: Islamic University Research Centers Research

Abstract:

The study aimed at evaluating the role of the research centers at the Islamic University in Gaza in its dimensions (administration, organizational structure, programs and services, networking and coordination), In developing the partnership in its dimensions (government sector, private sector, international partnerships), The researcher used the descriptive analytical method, and the questionnaire was the main tool for data collection in the study, the study population consists of all (35) research staff, the comprehensive inventory method was used, data were analyzed using the SPSS statistical program, one of the most important results, The existence of a statistically significant relationship between the management of the research centers in their dimensions and the development of the research partnership.

Keywords: research centers, Research Partnership.

المقدمة:

تعد مراكز البحث العلمي الأداة الاستراتيجية للدول التي تطمح لتطوير مؤسساتها، وذلك لتكون قادرة على احداث تنمية تتصف بالاستدامة والفاعلية، وتحقيق غايات بعيدة المدى ضمن استراتيجيات بحثية تحدد خارطة للتطوير، وبما يوضح أهم متطلبات تطوير أداء مراكز البحث العلمي، ووصولاً لتحقيق أهداف تلك المراكز وتنفيذ مشروعات بحثية ذات مردود واقعي اقتصادي واجتماعي، وفي ظل تطور تكنولوجي عالمي حيث يؤكد (urbina, alí magdiel, & others, 2016) على أهمية مراكز البحث والتطوير التكنولوجية وشراكتها مع الدولة والقطاع الخاص، في اطار سياسات موحدة للتطوير التكنولوجي والابتكار وزيادة القدرة التنافسية، وبناء على ما سبق نرى ضرورة اتباع سياسات موجهة نحو التطوير الهادف والممنهج ضمن مسارات تؤدي لإنجازات اقتصادية وادارية ملموسة، حيث أصبح مؤخراً أن قضايا البحث العلمي من أهم القضايا المؤسسية الأكاديمية والمهنية، كما أن لفاعلية أداء مراكز البحث العلمي ومدى قدرتها على التطوير الاقتصادي والصناعي والاجتماعي دور في التطوير القومي، وذلك باعتبارها محور يقود المجهودات البحثية، وبشكل يحدد الأساليب التي يتم بها تنفيذ المشاريع البحثية، ومدى الأهمية التي توليها الدولة للبحث العلمي، وضرورة تضافر مؤسسات المجتمع الخاصة والعامة والأهلية والحكومية ومشاركتها في مجهودات البحث العلمي، وأيضاً كيفية تحديد الأولويات وتوجهات البحث العلمي، والذي يتطلب أيضاً ضرورة تغيير في أنماط الادارة والقيادة واعادة الهيكلة لكثير من المراكز البحثية لضمان نجاحها، ومما سبق نلاحظ أن الشراكة البحثية من أهم الوسائل لتفعيل مردودات ونتائج مراكز البحث العلمي، واعتبارها رافداً علمياً للتنمية والتطوير الاقتصادي، كما أنه يستفيد الآلاف من الباحثين في مجالات مجتمعية واقتصادية وسياسية من خدمات البحث العلمي، وأن تطوير أداء المراكز البحثية ينعكس ايجاباً من خلال تطوير خدمات ومنتجات جديدة، وذات كفاءة ترفع من رفاهية ورضا المجتمعات وامكانية تصديرها، ولكن هل يمكن أن يكون لتحسين ادارة مراكز البحث العلمي إحداث التطوير الاداري وتدعيم الشراكة البحثية، بما يضمن فاعلية في مخرجات البحث العلمي تنعكس ايجاباً على الاقتصاد الفلسطيني.

مشكلة الدراسة:

يلاحظ أن هناك ضعف في مردود البحوث العلمية في النواحي التطبيقية والانتاجية في قطاع غزة بشكل عام، وذلك على الرغم من وجود عدد من المراكز البحثية وبرامج الدراسات العليا وآلاف الخريجين الباحثين في معظم الجامعات الفلسطينية بغزة في كافة التخصصات، بالإضافة لإجراء دراسات بحثية تناولت ظواهر ومشاكل ادارية واقتصادية ومجتمعية لمؤسسات عامة وخاصة وأهلية، ولكن تكمن المشكلة في ضعف تبني وتطبيق فعلي لنتائج تلك الدراسات، وأيضاً قصور القطاع الحكومي والخاص والأهلي في تمويل المشروعات البحثية وعقد الشراكات بين المراكز البحثية بالجامعات الفلسطينية والقطاع الخاص والحكومي، بهدف تبادل المنافع ما بين المستثمرين والباحثين الأكاديميين، ويحدث ذلك في ظل الضعف الاقتصادي السائد بقطاع غزة، حيث لم تسهم تلك البحوث بشكل فاعل بتغيير واقع الاقتصاد الفلسطيني، وركزت الدراسة على توضيح مدى قدرة مراكز البحث في الجامعة الاسلامية بغزة والمقدر عددها 12 مركزاً بحثياً في شتى التخصصات في بناء شراكات بحثية فاعلة مع قطاعات المجتمع، كل ما سبق ذكره عزز ملاحظات الباحثين بأن هناك قصور في بناء شراكات بحثية مع القطاع الخاص أو الحكومي لتمويل مشاريع بحثية ذات انتاجية ومنفعة متبادلة، مما أثر بشكل سلبي على أداء المراكز البحثية، وعليه يمكن

للباحثين تحديد مشكلة الدراسة في هل يمكن أن يكون لتطوير دور المراكز البحثية بالجامعة الاسلامية مساهمة في تنمية الشراكة البحثية بقطاع غزة؟.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

(ما هو دور المراكز البحثية في الجامعة الاسلامية في المساهمة في تنمية الشراكة البحثية بقطاع غزة ؟)

ويمكن اشتقاق عدة تساؤلات فرعية من السؤال الرئيس على النحو التالي:

1- ما مستوى أداء المراكز البحثية بالجامعة الاسلامية في تنمية الشراكة البحثية بقطاع غزة؟

2- ما مستوى تطوير وتنمية الشراكة البحثية بقطاع غزة؟

3- ما هو دور أبعاد المراكز البحثية (الادارة، الهيكل التنظيمي، البرامج والخدمات، التشبيك والتنسيق) في تنمية الشراكة البحثية؟

أهداف الدراسة:

بعد تحديد المشكلة تسعى الدراسة لتقييم دور المراكز البحثية بالجامعة الاسلامية في تنمية الشراكة البحثية في قطاع غزة من خلال الوصول للأهداف التالية:

1- التعرف علي مدى فاعلية دور المراكز البحثية في تنمية الشراكة البحثية في قطاع غزة.

2- التعرف علي مستوي أداء المراكز البحثية في تنمية الشراكة البحثية في قطاع غزة.

3- التعرف علي دور أبعاد المراكز البحثية (الادارة، الهيكل التنظيمي، البرامج والخدمات، التشبيك والتنسيق) في تنمية الشراكة البحثية .

4- التعرف على حالة وواقع الشراكة البحثية في غزة بأبعادها (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، الشركات الدولية)

أهمية الدراسة:

تسعى الدراسة للاطلاع على دور المراكز البحثية في تنمية الشراكة البحثية من خلال دراسة وتقييم دور المراكز البحثية، وقياس أثره في تنمية الشراكة البحثية لما لها من دور في التأثير على مستوى مخرجات وجودة البحث العلمي.

ويمكن إبراز أهمية هذه الدراسة على النحو التالي:

أ- الأهمية الأكاديمية:

لوحظ أن هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تناولت دور المراكز البحثية بأبعادها المفترضة بالدراسة الحالية، وربطها في تطوير وتنمية الشراكة البحثية، وذلك يحفز الباحثان على بذل مزيد من الجهود العلمية في هذا المجال، اضافة الى أنه من الممكن أن تعمل الدراسة الحالية على تأصيل الاهتمام بدور المراكز البحثية المفترض كمدخل رئيسي في تنمية الشراكة البحثية، كما أن هناك أهمية للأبحاث الاقتصادية والادارية في مجال ادارة المراكز البحثية وأثرها في تنمية الشراكة البحثية، وذلك لدورها في تنمية الشراكة البحثية، وبوصفها رافد علمي ومعرفي مؤثر في جهود البحث العلمي المنشود.

ب- الأهمية التطبيقية:

سيتم تطبيق الدراسة على عدد (12) وهي مراكز البحث العلمي بالجامعة الاسلامية بغزة، وذلك لدورها الرئيسي في ادارة وتوجيه الشراكات البحثية مع المؤسسات الحكومية والخاصة وبناء الشراكة الدولية والمشاريع الريادية، حيث يوجه آلاف

الطلبة لإنجاز أبحاث بمجال البحث العلمي في دراسة ظواهر ومشاكل لتلك المؤسسات، والذي يخدم أيضـــاً مئـــات البـــاحثين وطالبي خدمات التطوير والجودة في المؤسسات الحكومية والخاصة وأصحاب المشاريع الريادية، وأيضا تحديد الدور الرئيسي للمراكز البحثية في تنمية الشراكة البحثية.

فروض الدراسة:

الفرض الرئيس:

– لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور المراكز البحثية بالجامعة الاسلامية وتنمية الشراكة البحثية في قطاع غزة.

ويتفرع منه الفروض التالية:

– لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ادارة المراكز البحثية وتنمية الشراكة البحثية في غزة.

– لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الهيكل التنظيمي لمراكز البحث وتنمية الشراكة البحثية في غزة.

– لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البرامج والخدمات لمراكز البحث وتنمية الشراكة البحثية في غزة.

– لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التشبيك والتنسيق مع مراكز البحث وتنمية الشراكة البحثية في غزة.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: المراكز البحثية وأبعاده (الادارة، الهيكل التنظيمي، البرامج والخدمات، التشبيك والتنسيق).

المتغير التابع: الشراكات البحثية وأبعاده (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، الشركات الدولية).

حدود الدراسة:

- **الحد المكاني:** مراكز البحوث بالجامعة الاسلامية بغزة.
- **الحد الزماني:** تمتد خلال العام 2019/2018 .
- **الحد البشري :** العاملين في مراكز البحث العلمي بالجامعة الاسلامية بغزة.
- **الحد الموضوعي:** تبيان دور المراكز البحثية في تنمية الشراكة البحثية.

أولاً: الدراسات السابقة:

1- دراسة (Coleman, Mary, 2018)

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء الى فوائد الالتزام بالشراكة بين الحكومة الفيدرالية الأمريكية والجامعات الأمريكية المتميزة وكيف طورت هذه الشراكة الفريدة والتاريخية وأنتجت رأس المال البشري الذي غذى الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي، وأوجد صناعات جديدة بالكامل، وغيرت جذريًا الطريقة التي نعيش بها، حيث توفر تمويلًا مشتركًا يزيد عن 70 مليار دولار سنويًا لدعم المشروعات البحثية والباحثين وطلاب الدراسات العليا، وأيضاً كيف ساعدت الشراكة في تثقيف قادة العلوم والتكنولوجيا والمعلمين ورجال الأعمال والمواطنين حيث في السنة المالية 2017 وحدها ، قامت جامعات الأبحاث الأمريكية بتعليم 22 % من الطلاب الجامعيين و 33 % من طلاب الدراسات العليا، وكان من أهم نتائج الدراسة أن نجاح الجامعات الأمريكية في مجال مراكز الأبحاث يعتمد على علاقة معقدة وأساسية مع الولايات والحكومة الفيدرالية وأن الشراكة العلمية الفريدة أوصلتنا إلى ما نحن عليه وأن السعي للحفاظ على ميزات الشراكة جعلت من مراكز الأبحاث في الجامعات الأمريكية الأفضل في العالم.

2- دراسة (Yin, Zhifeng,& others, 2018)

هدفت هذه الدراسة لتحليل بيانات مفصلة لمشاريع ممولة من قسم العلوم الإدارية في المؤسسة الوطنية للعلوم الطبيعية في الصين للفترة (2006 – 2010)، وذلك لدراسة العلاقة بين الاستخدام الفعال لتمويل البحوث ومستوى التمويل المطلوب في الصين، وذلك بالنسبة لبعض مؤسسات البحث، واتضح من النتائج أن البحث العلمي هو القوة الرئيسية لإمكانات بلد ما، وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر، وتمويل البحوث العلمية على المستوى الوطني هو مصدر هام لرأس المال الذي يدعم جهود البحث العلمي.

3- دراسة (محمود ، 2016)

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مفهوم مراكز التميز البحثي وتحليل نشأة وتطوير مراكز التميز البحثي وخصائصها وواقع البحث العلمي وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وخلصت النتائج لتقديم نموذج مقترح لإنشاء وادارة مراكز التميز في الجامعات المصرية وتحديد أهم متطلبات ادارة وتوجيه تلك المراكز بفعالية وضرورة توفير المتطلبات التشريعية والقانونية لتطوير تلك المراكز.

4- دراسة (عبد اللطيف، 2016)

هدفت هذه الدراسة لتحليل واقع مراكز البحث العلمي في الوطن العربي مقارنة بالدول المتقدمة، وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي التطبيقي لبيانات وإحصائيات منشوره وقد كان من أهم نتائج الدراسة غياب دور القطاع الخاص بتمويل المشروعات الاقتصادية ما بين المراكز البحثية والقطاع الخاص، وانخفاض الانفاق على البحث العلمي في الوطن العربي دون الحد العالمي المقبول 1%، وعدم مناسبة البنية التحتية لمراكز البحوث العربية وانتاجيتها.

5- دراسة (Ankeny, Rachel, & Leonelli, Sabina, 2016)

هدفت هذه الدراسة لاقتراح اطاراً لتفسير الظروف التي تنظم بها المجتمعات العلمية نفسها لإجراء الأبحاث العلمية، متعددة التخصصات، وركز الإطار على مفهوم مجموعة الأبحاث، التي تشمل مجموعات متجانسة بشكل جيد للمهارات والسلوكيات والمكونات المادية والاجتماعية والمعرفية، وكان من أهم نتائجها أنه غالباً لا يتم وضع اطاراً للبحث العلمي يحدد التغيير المراد احداثه من خلال التطورات النظرية، وأنه أحياناً يأخذ بالحسبان الإدارة والتكنولوجيا والتأثير المؤسسي واتضح دور أهمية الابتكارات التي تسهم في التغيير الذي يدعم التحولات النظرية ويسمح بالتالي بتتبع التنظيم البحثي والاستمرارية والترابط في الممارسات البحثية.

6- دراسة (عشوري، 2015)

هدفت الدراسة لمعرفة دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي وقد استخدم الباحث المنهج البنائي الوظيفي، وكان من أهم نتائجها أنه بالرغم من انتشار مراكز البحث بالجزائر الا أنها تعاني من عزلة اجتماعية، وضعف في تواصل تلك البحوث وملامستها للواقع التطبيقي للمشاكل الواقعية في المجتمع.

7- دراسة (Lane, Julia, & others, 2015)

هدفت هذه الدراسة لتحليل مجموعة من البيانات لإنتاج إطار مفاهيمي ناشئ، وذلك لتحليل عملية البحث ومنتجاته وتأثيراته، وكيفية مشاركة مجتمع متنوع ونابض بالحياة، وإعادة تركيز بناء البيانات في هذا المجال حول الأفراد، والشبكات والفرق

البحثية، وذلك لتطوير نماذج مفاهيمية وتجريبية قوية للبحث العلمي ونهج التشبيك للفرق البحثية، وزيادة المشاركة المجتمعية، وكان من أهم نتائج الدراسة ضرورة بناء مجتمع الممارسة العلمية في الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة، وأن دعم نظم التعليم العام يتطلب تعزيز السياسية الراشدة والعقلانية، وأن وجود مجال أكاديمي للسياسة العلمية والبحثية يعتبر شرط مسبق وضروري للنظام التعليمي، وتشكيل السياسات وتنفيذها بطريقة واقعية.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد عرض العديد من الدراسات السابقة والاطلاع على كيفية تناولها لموضوع البحث، من حيث المنهجية والمتغيرات وأهم نتائجها التي تشابهت أو اختلفت مع الدراسة الحالية فقد تبين التالي:

- اتفقت غالبية الدراسات السابقة على أهمية الشراكة البحثية في تطوير مخرجات مراكز البحث العلمي وكان أهمها دراسة (Yin, Zhifeng,& others, 2018)، (عبد اللطيف، 2016)، (Coleman, Mary, 2018)، Lane, Julia, & others, 2015).
- اختلفت بعض الدراسات في تناول دور مراكز البحث العلمي وتركيزها أكثر على شراكة ودور الحكومي والاجتماعي (Ankeny, Rachel, & Leonelli, Sabina, 2016)،(Lane, Julia, & others, 2015), (عشوري، 2015)،
- اختلفت بعض الدراسات عن الدراسة الحالية في ربط كفاءة مراكز البحث العلمي الجامعية في الخطط الاقتصادية والوطنية أهمها دراسة (Yin, Zhifeng,& others, 2018)، (عبد اللطيف، 2016)، (Lane, Julia, & others, 2015).
- بينما ركزت دراسة (محمود ، 2016) على أهمية دور التشريعات والقوانين المنظمة للشراكات البحثية مع المؤسسات الأكاديمية.
- اختلفت غالبية بيئة العمل في الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية، والتي ركزت على دراسة مراكز بحثية في أهم الجامعات الفلسطينية بقطاع.

وقد استفاد الباحث من تحليل الدراسات السابقة على النحو التالي:

في تحديد مشكلة الدراسة وصياغة الفروض والأهداف وأهم الأساليب الاحصائية الملائمة، وايضاح الاختلاف في منهجية الدراسة الحالية مقارنة في البيئات العربية والأجنبية، بالإضافة للتباين في بعض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات متعددة لمراكز البحث العلمي والشراكة البحثية، بينما ركزت غالبية الدراسات السابقة على الشراكة البحثية بالعموم دون ايضاح أبعادها وكيف يمكن أن تؤثر في نتائج ومخرجات مراكز البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات الاكاديمية.

الفجوة البحثية ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يتضح أن هناك اختلاف ما بين موضوع الدراسة الحالية والدراسات السابقة من محاور عدة أهمها الشمولية وذلك بتمايز الدراسة الحالية بربطها لأبعاد متعددة لمراكز البحث العلمي وأبعاد عديدة للشراكة البحثية، بينما معظم الدراسات السابقة تناولت بعدين أو أقل خاصة للشراكة البحثية، واختلفت الدراسة الحالية باختلاف بعض متغيراتها مقارنة في متغيرات الدراسات السابقة، وكذلك تميزت بمجال التطبيق في تحليل ودراسة مراكز البحث العلمي لأهم جامعة فلسطينية بقطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، وأيضاً من حيث العمق بالنتائج فقد خلصت الدراسة الحالية لنتائج أكثر شمولاً ودقة وارتباطاً، نظراً للعدد الكبير في أبعاد متغيراتها مقارنة بمحدودية غالبية أبعاد متغيرات الدراسات السابقة.

ثانياً: مراكز البحث العلمي

مفهوم البحث

اختلف العلماء في تحديد واضح لمفهوم مراكز البحث العلمي، نظراً لاختلاف وظائفها واختصاصاتها وتبعيتها سواء أكانت حكومية أو أهلية أو خاصة، وقد عرفها الحسيني بأنها عبارة عن مصنع له خط إنتاج بمدخلات ومخرجات تقوده إدارة ويعمل به خبراء ومختصون يهتمون بجودة المنتج الذي هو الأبحاث التي تتنوع في مجالات مثل الدفاع والأمن والسياسة الدولية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، لتوجد الحلول المناسبة (الحسيني، 2015)، بينما عرفتها مؤسسة راند للأبحاث بأنها تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة التي تهدف لاجراءات مكثفة لتقدم الحلول والمقترحات للمشاكل العامة والخاصة في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية، كما عرفها الثنك تانكس بأنها منظمة أو معهد أو جماعة أو مركز يكون مخصصاً للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة، أو دراسة العلاقة بين عدد من القضايا المتنوعة، سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة أو لخدمة أطراف حكومية أو خاصة بالمجتمع بصورة عامة، وتقديم الحلول والمقترحات (https://www.rand.org/about/history.html).

كما يعتبر البحث العلمي من أهم الوسائل التي تستخدم بمجال التقدم والتطوير، وأيضاً للكشف عن الحقائق العلمية، ومعالجة قضايا وظواهر ومشاكل بشتى مجالات العلوم الطبيعية والانسانية والفضائية..الخ، وغالباً ما ترعى المراكز البحثية مشاريع تطويرية نتج عنها وسائل وخدمات ومنتجات ابداعية، وكان من أهمها التكنولوجية الحديثة التي غيرت كثيراً من أساليب الحياة المعاصرة، وتعد المراكز البحثية بهيئتها الحالية حديثة العهد في الانشاء، وقد ظهر أول مركز بحثي في بريطانيا عام 1831، وهو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية ثم الجمعية الفابية في العام 1884، ووقفية ديمورنت في جامعة أكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية وكانت الارهاصات الاولى لإنشاء المراكز البحثية (محمود، خالد، 2013، ص6). بينما ذكرت (دراسة عبداللطيف، 2016، ص202) أن بداية نشأتها العام 1913 في مؤسسة روكفلر الأمريكية والتي استخدمت المعرفة، وكانت قاعدتها العلم والتكنولوجيا والبحث والتحليل، بينما في العام 1970 أنشأت كندا مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC) بهدف التمكين من خلال المعرفة.

أسباب ضعف المراكز الحثية:

- ضعف مصادر التمويل لمراكز البحوث والتطوير العربية واعتمادها على التمويل من القطاع الحكومي.
- غياب التكتلات والفرق البحثية الجماعية واقتصارها في كثير من الأحيان على المبادرات الفردية.
- غياب الاستراتيجية العربية الشاملة للبحث العلمي (الهيتي، 2017، ص65-75).
- تزايد طبيعة التعقيد والعلاقات التبادلية بين مكونات المجتمع السياسية والاقتصادية، وأثرها على اجراءات البحوث (محمود، 2013، ص26).
- مدى قدرة مراكز البحوث على المحافظة على استقلاليتها العلميّة لضمان نزاهة عملها وأمانة تقاريرها. (http://www.alriyadh.com/1616245)
- سيادة حالة من العجز والتكاسل في انجاز البحوث العلمية في غالبية الدول العربية المرجع (بخولة، بن الدين، 2017، ص60).

- زيادة الإنتاجية البحثية العربية بدون زيادة في كفاءة البحوث وجودتها.
- ضعف البينة التحتية البحثية في غالبية الجامعات، وغياب مراكز البحث المتخصصة، (البهادلي، علي، 2018، ص10).

بعد اطلاع الباحثان على العديد من الدراسات والمراجع فانه يمكن أن يكون من أهم أسباب ضعف المراكز البحثية بفلسطين ما يلي:

- عدم وجود سياسات حكومية موحدة ضمن استراتيجية وطنية تدعم البحث والتطوير.
- الثقافة السائدة بإنجاز البحوث النظرية لغرض الحصول على الدرجات العلمية الأكاديمية.
- توقف نظام الابتعاث الخارجي في البحوث خصوصاً في العلوم التطبيقية.
- ضعف ادراك القطاع الخاص لأهمية الاستعانة بمراكز البحوث لتطوير منتجاتهم وخدماتهم.
- محدودية المخصصات المالية بالموازنات الحكومية الداعمة لأنشطة البحوث والتطوير.
- **اقتراحات لتطوير مراكز البحث العلمي**
- إدخال نظام التعليم المبني على المشكلة Problem Based Learning ومناقشة قضايا بحثية واقعية بروح ابداعية، (البهادلي، علي، 2018، ص11).
- يجب الاهتمام بالبنى التحتية والاستثمار في مجال الابتكار، وعدم الاعتماد على سياسات نقل التكنولوجيا من الخارج، وإيجاد آليات للربط بين مراكز البحث والقطاعات الاقتصادية الخاصة، (زموري، 2017، ص655).
- الاستفادة من التجارب الدولية والاقليمية السابقة في إطار تعاون وشراكة بين المؤسسات الأكاديمية حسب ظروف كل بلد ومتطلبات التنمية، وبما يتوافق مع طبيعة كل بلد، (الناه، محمد، 2013، ص126).
- تخصيص ميزانيات مناسبة لدعم البحث العلمي وتعزيز الشراكات البحثية مع القطاع الخاص.
- انشاء هيئة وطنية لرعاية وتنسيق جهود المراكز البحثية ضمن الاستراتيجية الوطنية للدولة المرجع (محمود، 2013، ص42).
- لتقليل الفجوة البحثية السائدة في الممارسة والتطبيق يجب مراعاة منطق (السياق، التدخل، الآلية، النتائج) في ادارة القضايا البحثية. (Tanskanen, Kari,& others, 2017).
- اعتماد قياس الإنتاج العلمي للباحثين، والذي يمثل نتاج رقم الاقتباس السنوي من خلال عوامل التأثير المتراكمة للمجلات العلمية، (MV, Dodson,& others, 2012).
- **بعد اطلاع الباحثان على العديد من الدراسات والمراجع فانه لتطوير نواتج مراكز البحث العلمي بفلسطين يجب توفير ما يلي:**
- انشاء مراكز بحثية متخصصة يتوفر لديها أجهزة ومعدات حديثة تسهل من انجاز البحوث التطويرية.
- تشجيع القطاع الخاص على ضرورة طلب الاستشارات البحثية والتطويرية من مراكز البحوث حول قضاياه التطويرية ومشاكله.
- منح حوافز ومكافآت مادية ذات قيمة من الحكومة لأفضل البحوث النظرية والتطبيقية.
- زيادة المخصصات المالية في موازنات تشغيل المراكز البحثية الجامعية والحكومية.

- انشاء حاضنات الابداع وتشجيع الأفكار الابتكارية الناتجة عن بعض البحوث العلمية.
- الاستفادة من نتائج البحوث النظرية وذلك بالعمل على تطبيقها في الواقع المؤسسي.

بعض مؤشرات الانفاق على البحث العلمي:

تتفاوت نسب الانفاق على البحوث والتطوير ما بين الدول المتقدمة والنامية حيث ذكرت دراسة (عبد اللطيف، 2016، ص204) أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من حيث الدخل القومي في اسرائيل تتساوى في الانفاق على البحث العلمي مع اليابان والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، وبذلك تتقدم اسرائيل على دول مثل إسبانيا وتركيا، وفي مصادر أخرى فإن اسرائيل تنفق على البحث العلمي ما يساوي 1% مما ينفق في العالم أجمع، ويتضح أيضاً أنها تنفق ضعف ما تنفقه الدول العربية مجتمعة على البحث العلمي والتطوير من الناتج القومي، وبالمقابل، فان الولايات المتحدة تنفق 3.7 %، وبريطانياً 1.8 %، وألمانيا 2.6 %، من الناتج القومي، ويؤكد (Khan, Hassan,& others, 2015) على أهمية اعتماد نظام بحثي ابتكاري يعتمد بشكل متزايد على الروابط بين المؤسسات، وحسب ما ذكرته (صحيفة الشرق الأوسط،2007 ، ص1) فانه على الصعيد الغربي تنفق الشركات بأمريكا الشمالية وأوروبا واليابان % 95 من الإنفاق الإجمالي على البحث العلمي، وقد ذكرت أيضاً (صحيفة الرياض ، 2007،ص12) بينما ذكرت(دراسة، الخطيب، 2006، ص312)، أن انفاق حكومة اليابان للبحث العلمي لا تتجاوز% 21,5، بينما مساهمة القطاع الصناعي بلغ أكثر من% 68، وحوالي % 11 مولت من مصادر أهلية أخرى، وحسب مصادر أكثر حداثة فقد ارتفعت نسبة مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في اليابان إلى ما يقرب % 85 من إجمالي ميزانية البحث العلمي، وفي الولايات المتحدة تقدم الحكومة حوالي % 38 وأقل منها بقليل ألمانيا بحوالي 37%، ووفق معلومات أخرى فإن القطاع الخاص في ألمانيا يساهم بما نسبته % 70 مقابل % 30 للقطاع العام، وتتعادل النسبة بين القطاعين، العام والخاص، في الولايات المتحدة بحوالي % 50 لكل منهما.

مؤشرات التطوير والابتكار العالمي 2017

مؤشر الابتكار العالمي 2017، هو تقرير يشارك في نشره كل من جامعة كورنيل، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وقد أصبح المؤشر الذي يُنشر سنويًا منذ عام 2007، أداةَ قياسٍ رئيسية بالنسبة ممن يريدون الاطلاع على حالة الابتكار في العالم، ويستخدم واضعو السياسات ورواد الأعمال وغيرهم من أصحاب المصالح المؤشر باستمرار لتقييم التقدم المحرز، وتستفيد الدراسة هذا العام من خبرات شركاء المعرفة؛ وهم اتحاد الصناعة الهندي، وشركة (Strategy) التابعة لمجموعة برايس ووترهاوس كوبرز (PWC)، والاتحاد الوطني البرازيلي للصناعة (CNI)، ودائرة دعم الشركات الصغرى والصغيرة البرازيلية (Sebrae)، إضافة إلى مجلس استشاري مكون من خبراء دوليين.

تعَّرف على ترتيب بلدك في مؤشر الابتكار العالمي 2017.. إسرائيل تقود الشرق الأوسط

جدول رقم (1) يوضح ترتيب بعض دول العالم في مؤشر الابتكار العالمي 2017

ترتيب الدول العشر الأوائل في المؤشر لهذا عام 2017:	ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2017:
1. سويسرا.	1. الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 35 عالميًا).
2. السويد.	2. قطر (المرتبة 49 عالميًا).
3.هولندا.	3.المملكة العربية السعودية (55)
4.الولايات المتحدة الأمريكية.	4. الكويت (المرتبة 56 عالميًا)
5.المملكة المتحدة.	5. البحرين (المرتبة 66 عالميًا).
6.الدنمارك.	6.المغرب (المرتبة 72 عالميًا)
7.سنغافورة.	7.تونس (المرتبة 74 عالميًا).
8. فنلندا.	8.عُمان (المرتبة 77 عالميًا).
9. ألمانيا.	9. لبنان (المرتبة 81 عالميًا).
10.إيرلندا.	10.الأردن (المرتبة 83 عالميًا).
	11. مصر (المرتبة 105 عالميًا).
	12. الجزائر (المرتبة 108 عالميًا).
	13. اليمن (المرتبة 127 عالميًا

المصدر 2017 (https://www.sasapost.com/global-innovation-index-2017/)
أبوجازيه ابراهيم، مجلة العالم والاقتصاد، العالم والاقتصاد0 19 يوليو، 2017

ثالثاً: مراكز البحث العلمي والشراكات البحثية

ترتكز مراكز البحث العلمي على أسلوب الشراكات البحثية كاستراتيجية لتعظيم المنافع العلمية المتوقعة، وذلك من خلال بناء الشراكات البحثية مع الحكومات والقطاع الخاص، بالإضافة لعقد الاتفاقات الدولية للمشاريع المشتركة وتبادل الخبرات المعرفية، والتي تعد من أهم صور الشراكات البحثية التي تعزز مكانة المراكز البحثية، وتحقق أهدافها في التطوير والتنمية المنشودة.

- **تجارب شراكات بحثية**

هناك عدة تجارب في الشراكات البحثية ما بين مؤسسات أكاديمية حكومية وأخرى خاصة واجتماعية، والتي هدفت لإثراء مخرجات البحث العلمي، وكان أيضاً لبعضها الأثر في التطوير في المجالات الاقتصادية والصناعية، وتعتبر بعض تجارب الشراكات البحثية نموذجاً قابل للتطبيق والنقل للاستفادة في تطوير مراكز البحث العلمي، ويمكن سرد أهم تجارب الشراكات البحثية على النحو التالي:

1- تجارب دولية

يمكن الاستفادة من دراسة بعض تجارب الدول المتقدمة منها الصين والماليزيا واليابان، كنموذج لدور مراكز البحث العلمي في توطين التكنولوجيا والتنمية، حيث كانت تعد بعض تلك الدول من العالم الثالث، لكنها تمكنت، خلال الأعوام العشرين الماضية من بناء نهضة علمية وتكنولوجية أساسها البحث العلمي، ومرتكزة على منظومة وطنية من المؤسسات العلمية، والتي ساهمت الصناعة بأكثر من 40% من ميزانيتها، ومن هذه البلدان: كوريا الجنوبية، وأسبانيا.

2- التجربة الصينية

ركزت التجربة الصينية على اعادة هيكلة جوهرية للسياسات الخاصة بالبحث العلمي، منذ العام 1985 م، وذلك بهدف تحويل اتجاهات البحوث العلمية النظرية إلى التطبيقات في الصناعة والاقتصاد، وفي العام 1988 م شرعت الصين في إعداد برنامج قومي يعرف ب Torch، وقد بنت عناصره الرئيسة على أساس ثلاثة مقومات محورية من أجل النهوض بالبحث أولها تقوية وتنشيط عمليات الإبداع التكنولوجي، وثانيها تنمية وتطوير التكنولوجيا العالية وتطبيقاتها، وثالثها إتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية، وذلك بالتوسع في إقامة الحدائق والحاضنات، والمراكز التكنولوجية، والمؤسسات الصناعية، وبرامج التمويل الخاصة.

3- التجربة الماليزيا:

استندت التجربة الماليزيا على عدداً من الشركات من أجل النهوض والتطوير، وكان أهمها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية (Malaysian Technology Development Corporation, MTDC) حيث أنه في العام 1997م نفذت استراتيجية وطنية لتسويق ونقل الأفكار الإبداعية، والتي تصدر عن الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية واحتضانها من جهة شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية، بالإضافة لرعاية المشروعات الصغيرة الجديدة، للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة، مثل مجالات الوسائط المتعددة (Multimedia)، والتكنولوجيا الحيوية (Biotechnology) ، على أن تعمل في إطار تعاون مشترك مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وتعمل هذه المراكز البحثية على تنشيط البحث والابتكار والتطوير التكنولوجي، في قطاعات الصناعة المتخصصة، وتعد شركة تطوير التكنولوجيا واحدة من آليات أخرى لتطوير التكنولوجيا في ماليزيا، وقد دعمت الحكومة الماليزية الشركة بحوالي 200 مليون دولار خلال السنوات من 2001 م إلى 2005 م.

4- تجربة اليابان:

يرتكز محور استراتيجية اليابان على مؤسسات مسؤولة عن انشاء الشراكة بين العلم والإنتاج، ومنها الجامعات الحكومية والخاصة والمؤسسات الحكومية، مثل وزارة الصناعة والتجارة الدولية (MITI)، ووكالة العلوم والتكنولوجيا (STA)، واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة، بالإضافة إلى مراكز ومعاهد البحوث التعاونية الحكومية، مثل المؤسسة اليابانية لتشجيع العلوم وكذلك مراكز ومعاهد البحوث الخاصة مثل مؤسسة سوميتومو الصناعية، وأيضاً تضم الجامعات اليابانية المئات من البحوث التعاونية، وفي جامعتي طوكيو وتوهوكو 56 مركزاً من هذه المراكز، مهمتها البحث في المشكلات التي تواجه الصناعة اليابانية، وطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين الصناعة والجامعات، وهناك ثلاثة أنواع من التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في اليابان والمؤسسات الإنتاجية في

المجالات البحثية وهي: إقامة بحوث مشتركة بين الجامعة والقطاع الخاص، ونتيجة لهذا النوع من التعاون تم تقديم 326 طلب براءة اختراع في سنة واحدة العام 1994م، أو إنجاز بحوث مدفوعة الأجر، بحيث تقوم الجامعة بإجراء البحوث لمصلحة القطاع الإنتاجي وبتمويل منه ونتيجة لهذا النوع من التعاون، فقد وقعت في العام 1994م 2586 عقداً لمشاريع بحثية، وأخيراً اللجوء إلى المنح والهبات، إذ تقوم الجامعات الوطنية بإجراء البحوث التي تمولها المؤسسات الصناعية عن طريق المنح والهبات، وقد وصلت هذه المنح والتبرعات في العام 1994 م إلى حوالي 425.2 مليون دولار معفاة من الضريبة، (دراسة عبد اللطيف، 2016، ص،215 ص217)

5- تجارب الشراكة الأكاديمية

تعتمد الشراكة الأكاديمية على مفهوم التبادل المعرفي والتي عرفت بأنها عملية التفاعل الديناميكي والمستمر والمتبادل، والذي يشمل تدفق الأفكار والموارد البشرية بين الجامعات، وبين قطاعات الأعمال وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة، ويمكن سرد أهم بعض تجارب الشراكات الاكاديمية على النحو التالي:

- **تجربة جامعة استراثكلايد**

حيث جعلت من التبادل المعرفي مسألة محورية، والتبادل المعرفي لديها يشمل العديد من الأنشطة أهمها مشروعات الأبحاث، والتعاون مع مختلف الأطراف خارج إطار الجامعة، والتدريب والتطوير للموارد البشرة داخل وخارج الجامعة، وتقديم خدمات التعليم طول الحياة للمجتمع المحلي، والعمل مع صانعي السياسات، وتكوين الشركات وتطويرها المستمر، ومنح التراخيص والاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية، والاتصال المباشر للبحوث العلمية مع احتياجات المجتمع، وكذلك حددت مجموعة من المؤشرات كمقاييس للنجاح وهي: البحوث المتعاقد عليها وتقاس بالدخل الإجمالي وعدد العقود، وعقود الاستشارات وتقاس بعدد العقود، والدخل الإجمالي، ونصيب الجامعة من منح نقل المعرفة، والإيراد الكلي من تقديم برامج مقررات الأعمال والمجتمع، ومستوي الشراكة المجتمعية، وعدد شركات نقل المعرفة، ويشترك في جانب منتجي المعرفة العلماء وجميع الأكاديميين ومن جانب آخر المستفيدين ومتخذي القرار، والممارسين، والأطراف ذات العلاقة، والأعمال والمشروعات الاجتماعية Maria.et al,200 (نقادي، أحمد، 2013، ص19).

- **تجربة جامعة سالفورد**

اهتمت جامعة سالفورد في المملكة المتحدة في تبادل المعرفة البحثية التطبيقية بأغسطس 2004، والتي ركزت على تبادل المعارف بين الجامعات وقطاعات أهمها التشييد والبناء بالمملكة المتحدة، واعتمد المشروع على ثلاث مراحل أولها تحديد الاحتياجات وثانيها التقاط وتبادل المعرفة وثالثها التواصل وبناء القدرات والتقييم والتغذية الراجعة وكان من أهم نتائج التجربة ايجاد روابط قوية بين جميع قطاعات الأعمال الخاصة والتعليم العالي في الجامعات بالمملكة المتحدة، وذلك من خلال الانشطة البحثية المشتركة بتطوير تبادل المعرفة، وأيضاً انشاء شراكات مع ست جامعات من الشركات الصناعية لتحديد احتياجاتهم للبحث والتطوير وايجاد دوائر للابتكار كحلقة وصل ما بين الصناعات والجامعات\ (عسيري، 2013، ص 59)، وهناك تجارب أخرى منها جامعات اكسفورد، وجامعات كامبردج والكلية الملكية، كذلك نجحت بعض الجامعات الأوربية في تحقيق تدفقات هامة من الابتكارات، التي يتم تسويقها تجارياً وتتصدر الولايات

المتحدة قائمة الدول التي تحقق جامعاتها إيرادات قياسية من التقنية المطبقة في الأسواق، حيث تحقق شركة التقنية الواحدة 70 مليون استرليني دخلا سنويا في بعض الجامعات، أما أفضل الممارسات في المملكة المتحدة فتحقق 7 مليون استرليني ممثلة في الكلية الملكية، أما متوسط ما تحققه شركات التقنية الجامعية في المملكة المتحدة فيقع في حدود 14 مليون استرليني سنوياً، إضافة إلى المصادر الأخرى مثل الاستشارات، والنشر العلمي، والبحوث المشتركة، أما في الدول العربية فقد كانت التجارب متواضعة أهمها في اللبنان حيث تم صياغة استراتيجية وسياسات انفتاحيه لجامعاتها وذلك بتوقيع اتفاقات شراكة وتعاون بحثي مع جامعات عربية وأوربية وكندية، لتبادل الخبرات البحثية والأكاديمية وكان أهمها مع الجامعات الفرنسية بالمشاركة المكثفة في المؤتمرات الدولية والاقليمية بالتعاون مع الوكالة الجامعية للفرنكفونية وزيادة المنح للطلبة في الدراسات العليا لدول اقليمية وغربية.

وفي مصر ظهر تعاون جامعة بنها (مصر) وجامعة جيفو باليابان للتبادل العلمي والثقافي، والتعاون بين جامعة صنعاء باليمن والجامعات المصرية والعديد من الاتفاقات بين الجامعات المصرية والجامعات الاوروبية والأمريكية والروسية (منتدى الشراكة المجتمعية، 2013، ص ،19، ص61).

- **تجربة الجامعة المصرية اليابانية**

الجامعة المصرية اليابانية جامعة حكومية بالشراكة مع الحكومة اليابانية تأسست فى مارس 2009، وتعد جامعة بحثية متميزة تتبع المعايير العالمية، حيث يمثل طلاب الدراسات العليا أربعون بالمائة من ثروتها البشرية، وتتبع الجامعة النموذج الياباني في التعليم الابتكاري المعتمد على البحث العلمي والتطبيق العملي ومنهجية حل المشاكل، كما تتبع أيضا الأسلوب الياباني في إدارة فرق ومشاريع البحث العلمي ومفهوم المعامل البحثية وقيادة الأساتذة، ويساند الجامعة ائتلاف من اثنى عشر جامعة من كبريات الجامعات اليابانية، وبدعم من هيئة التعاون الدولية اليابانية، وذلك بتقديم المعونة الفنية من معامل تعليمية وبحثية، ورواتب الأساتذة اليابانيين الذين يمثلون خمسة عشر بالمائة من اجمالي الأساتذة، وتعتمد الجامعة على تمويل الطلاب من وزارة التعليم العالي للعاملين في الجامعات والمراكز البحثية الحكومية، وعلى هبات من مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني لتمويل المنح الخاصة، ومن المأمول أن تمثل الجامعة واحدة من أهم مراكز التميز العلمي والتطور التكنولوجي في مصر والوطن العربي، من خلال شراكة فاعلة من الحكومة اليابانية بكافة قطاعتها التعليمية والبحثية والصناعية، ومن المستهدف أن تصبح الجامعة المصرية اليابانية واحدة من أهم مائة جامعة في العالم خلال الفترة القادمة، وأن تصبح نموذجاً لجامعة وطنية رائدة تعتمد على الشراكة الفعالة بين مصر واليابان كعملاق اقتصادي وصناعي، وتسهم في إقناع كلاً من الحكومة والصناعة والمجتمع المدني لدعمها، وان تجتذب الخبرات والمشروعات لإنتاج البحوث الأساسية والتكنولوجيا، وجاء تأسيس الجامعة علاقات شراكة فاعلة مع المجتمع الصناعي فى كل من مصر واليابان (عبد الحميد، وآخرون، 2013 ص37).

6- شراكات الاتحاد الاوروبي

يعمل الاتحاد الأوروبي منذ العام 2012 والشركاء المجاورين من أجل تطوير فضاء مشترك للمعرفة والابتكار، وذلك من شأنه أن يجمع العديد من مجالات التعاون القائمة على حوار السياسات، وبناء القدرات الوطنية والإقليمية، والتعاون في البحث والابتكار، وزيادة فرص التنقل للطلاب والباحثين والأكاديميين، وذلك في إطار التعاون الموازي في مجال التعليم العالي، وسوف يتم توسيعه من خلال زيادة الدعم لحركة الطلاب والأكاديميين في إطار الشراكات الجامعية (تحت إشراف Erasmus

(Mundus) والتعاون المنظم لتحديث الجامعات (من خلال Tempus). (Euro-Mediterranean Conference on Research and Innovation 2012).

منهجية الدراسة:

أولاً: منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا ويعبر عنها كيفيًا أو كميًا، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفًا رقميًا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى، كما تم اعتماد الاستبيان كأداة لجمع البيانات بالإضافة للاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لتدعيم النتائج ومناسبته لطبيعة البحث.

مصادر البيانات

سيتم استخدام مصدرين للمعلومات كما يلي:

- **مصادر أولية:** تم اعتماد الاستبانة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة من خلال تصميم قوائم الاستبانة المناسبة ثم التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.
- **مصادر ثانوية:** ذلك من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مراكز البحث العلمي بالجامعة الاسلامية بغزة والبالغ عددهم (35) موظفاً وسيعتمد الباحث على أسلوب المسح الشامل.

جدول رقم (2) مجتمع الدراسة:

اسم المراكز	مركز التميز والتعليم الإلكتروني	وحدة البحوث والدراسات	معهد التنمية المجتمعية	مركز الدراسات البيئية والريفية	مركز الأبحاث والمشاريع	مركز التميز في تعليم العلوم والرياضيات	مركز التاريخ الشفوي	مركز عمارة التراث	مركز تنمية الموارد	مركز تكنولوجيا التعليم	مختبر أبحاث الوراثة	مختبر المواد والتربة
العدد	2	3	2	3	4	4	2	2	2	3	5	3
التطوع	اضافة لعدد كبير من الباحثين بالتطوع											

جدول رقم (3): يوضح عدد المستجيبين

	التكرار	النسبة
استمارات مكتملة	26	%74
استمارات مفقودة (لم يتم الإجابة عليها)	9	%26
المجموع	35	100.0

يتضح من خلال جدول (3) أن 74% من الاستمارات تم استكمالها بالتعبئة من المبحوثين، بينما 25% تم اعتبارها استمارات مفقودة أو لم يتم الاجابة عليها.

صدق وثبات الاستبانة:

يقصد بصدق وثبات الاستبانة التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك على النحو التالي:

أولاً: صدق الاستبانة:

يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، كما يقصد بالصدق أن أداة القياس تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيئاً آخر، وتُعد الدراسة صادقة إذا حددت مدى صلاحية درجاتها، ومن أجل التحقق من صدق أداة الدراسة، أجرى الباحث اختبارات الصدق التالية:

1- صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

حيث قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (6) محكماً، مختصين في مجال إدارة الأعمال والجودة والإحصاء، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم على فقرات الاستبانة.

2- صدق المقياس:

1. صدق الاتساق البنائي لفقرات الاستبانة:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي، مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، حيث تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (18) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له على النحو التالي:

جدول رقم (4): صدق الاتساق الداخلي لجميع محاور المحور الأول: ادارة المراكز البحثية

م.	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة
.1	**المحور الأول – الإدارة**	7	0.852	0.001
.2	**المحور الثاني – الهيكل التنظيمي**	6	0.913	0.001
.3	**المحور الثالث – البرامج والخدمات**	6	0.929	0.001
.4	**المحور الرابع –التشبيك والتنسيق**	5	0.905	0.001

يبين جدول رقم (4) معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات المحور الأول: إدارة المراكز البحثية والمعدل الكلي للمحور الأول، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05).

جدول رقم (5): صدق الاتساق الداخلي لجميع محاور المحور الثاني: الشراكات البحثية

م.	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	الدلالة
.1	**المحور الأول – القطاع العام**	5	0.852	0.001
.2	**المحور الثاني – القطاع الخاص**	5	0.913	0.001
.3	**المحور الثالث – الشراكات الدولية**	6	0.929	0.001

يبين جدول رقم (5) معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات المحور الأول: إدارة المراكز البحثية والمعدل الكلي للمحور الثاني، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05).

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وللتحقق من ثبات استبانة الدراسة أجريت خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما: التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث (ر) معامل الارتباط، وقد بين جدول رقم (3) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان، مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة. كما واستخدم طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (6): يوضح معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) وكرونباخ ألفا

م	المجالات	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	سبيرمان براون
.1	**إدارة المراكز البحثية**	24	0.971	0.930
.2	**الشراكات البحثية**	16	0.945	0.891

ويستخلص الباحث من نتائج اختباري الصدق والثبات في جدول (6) أن أداة الدراسة (الاستبانة) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة عالية جداً، ما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة، وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يركز هذا المبحث على نتائج استخدام اختبار(كولمجروف – سمرنوف(1- Sample K-S)) لمعرفة أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، بالإضافة إلى ذلك سيتم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وسيقوم الباحث بعرض وتحليل الإجابات عن كل متغير على حدة، للوصول إلى استنتاجات ترتبط به، ثم سيتم تفسير تلك النتائج، وذلك بعد عرض الجداول الإحصائية التي توضح نتائج الاختبارات.

1- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف–سمرنوف(1- Sample K-S)):

استخدم الباحث اختبار (كولمجروف – سمرنوف(1- Sample K-S) لمعرفة هل تتبع البيانات التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

جدول رقم (7): يوضح اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

3	المجالات	عدد الفقرات	قيمةZ	القيمة الاحتمالية
.1	**إدارة المراكز البحثية**	**24**	0.064	0.200
.2	**الشراكات البحثية**	16	0.087	0.064

يوضح الجدول رقم (7) نتائج الاختبار، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل المحاور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

ثانياً: تحليل فقرات الاستبانة:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتعتبر الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمةt المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97(أو **القيمة الاحتمالية** أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وتعتبر الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي1.97(أو **القيمة الاحتمالية** أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان **القيمة الاحتمالية** لها أكبر من (0.05).

تحليل فقرات المحور الأول ادارة المراكز البحثية:

1.1: تحليل فقرات المجال الأول: الإدارة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج لآراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الأول الإدارة

جدول رقم (8): تحليل لفقرات المجال الأول: الإدارة

م.	البيان	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
.1	تحرص ادارة المركز باستمرار على توجيه العاملين حسب خطط العمل	3.69	73.80	0.78	9.232	0.000	1
.2	تعمل ادارة المركز على اعداد الخطط السنوية	3.64	72.80	0.83	8.043	0.000	2

م.	البيان	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
	وخطط العمل وفق أجندة يومية						
.3	تشرف ادارة المركز على المتابعة الميدانية لتنفيذ وتقييم خطط العمل .	3.51	70.20	0.92	5.836	0.000	4
.4	تحرص ادارة المركز على تقييم أداء المركز والعاملين فيه .	3.49	69.80	0.92	5.523	0.000	6
.5	تعمل ادارة المركز على الاستفادة من مخرجات تقييم أداء العمل .	3.50	70.00	0.89	5.930	0.000	5
.6	يعمل المركز ضمن استراتيجية عمل واضحة تحدد الأهداف وآليات تنفيذها	3.40	68.00	0.87	4.830	0.000	7
.7	توجد سياسات واضحة توجه ادارة العمل في المركز .	3.56	71.20	0.89	6.591	0.000	3
	جميع الفقرات	3.54	70.85	13.94	50.811	0.000	

من خلال جدول (8) تبين النتائج أن الوزن النسبي للمجال الأول " **الإدارة**" (70.85%) وهو أكبر من القيمة الافتراضية العدد (3) أي أقل من (60.0%) وكانت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن استجابات المبحوثين على هذا البعد كانت موافقة بدرجة كبيرة.

جاءت الفقرة (1) " **تحرص ادارة المركز باستمرار على توجيه العاملين حسب خطط العمل**" في المرتبة الأولى في ترتيب فقرات هذا البعد، حيث بلغ الوزن النسبي (73.80%) وهو أكبر من العدد (3) أي أكبر من (60.0%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن الآراء كانت في هذه الفقرة موافقة بدرجة مرتفعة حسب المبحوثين، جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (6) وهي " **يعمل المركز ضمن استراتيجية عمل واضحة تحدد الأهداف وآليات تنفيذها**" حيث بلغ الوزن النسبي (68.00%) وهي أكبر من العدد (3) أي أكبر من 60.0% والقيمة الاحتمالية للفقرة بلغت (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن الآراء في هذه الفقرة موافقة بدرجة كبيرة، ويمكن أن يفسر الباحثان النتيجة الايجابية لمجال الادارة والتي جاءت بنسبة (70.85%) بوجود خطة عمل وتوجيه واستراتيجيات واضحة لإدارة مراكز البحوث في الجامعة الاسلامية، ويمكن البناء عليها في تطوير عمل المراكز وتنمية الشراكات البحثية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة **(محمود ، 2016)** التي أكدت على أهمية تطوير دور ادارة المراكز البحثية وأيضاً تطوير تشريعاتها القانونية.

1.2: تحليل فقرات المجال الثاني الهيكل التنظيمي:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة لآراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثاني الهيكل التنظيمي

جدول رقم (9): تحليل لفقرات المجال الثاني: الهيكل التنظيمي

م.	البيان	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
.1	يوفر الهيكل التنظيمي سهولة في التواصل ما بين العاملين في المركز	3.86	77.20	0.82	10.956	0.001	2
.2	يتبادل العاملين في المركز البيانات والمعلومات بالوقت والكيفية المناسبة .	3.87	77.40	0.83	10.978	0.001	1
.3	يحدد الهيكل التنظيمي للمركز المسميات والمهام الوظيفية بشكل واضح .	3.67	73.40	0.89	7.831	0.001	3
.4	تنفذ المهام الوظيفية بمرونة وبدون ظهور تعارض أو تداخل وظيفي.	3.43	68.60	0.99	4.571	0.001	5
.5	تصدر وتنفذ القرارات والتعليمات الادارية حسب المستويات الادارية .	3.54	70.80	0.96	5.901	0.001	4
.6	تتصف هيكلية المركز بالمرونة واللامركزية في اتخاذ القرارات .	3.51	70.2	0.93	5.856	0.001	6
	جميع الفقرات	3.68	73.50	14.89	49.451	0.000	

من خلال جدول (9) تبين النتائج أن الوزن النسبي للمجال الثاني" **الهيكل التنظيمي**" (73.50%) وهو أكبر من القيمة الافتراضية العدد (3) أي أقل من (60.0%) وكانت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن استجابات المبحوثين على هذا البعد كانت موافقة بدرجة كبيرة.

جاءت الفقرة (1) " **يتبادل العاملين في المركز البيانات والمعلومات بالوقت والكيفية المناسبة**" في المرتبة الأولى في ترتيب فقرات هذا البعد، حيث بلغ الوزن النسبي (77.40%) وهو أكبر من العدد (3) أي أكبر من (60.0%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن الآراء كانت في هذه الفقرة موافقة بدرجة كبيرة حسب المبحوثين، جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (6) وهي " **تنفذ المهام الوظيفية بمرونة وبدون ظهور تعارض أو تداخل وظيفي.**" حيث بلغ الوزن النسبي (68.60%) وهي أكبر من العدد (3) أي أقل من 60.0% والقيمة الاحتمالية للفقرة بلغت (0.001) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن الآراء في هذه الفقرة موافقة بدرجة كبيرة، ويمكن أن يعزو الباحثان نتيجة مجال الهيكل التنظيمي لالتزام العاملين في الوظائف وتنفيذ المهام الوظيفية وتبادل البيانات حسب التسلسل الوظيفي، وذلك يتفق لحد ما مع دراسة (Lane, Julia, & others, 2015) التي أكدت عل أهمية وجود نظام أكاديمي لتشكيل السياسات العلمية والبحثية وتنفيذها.

1.3: تحليل فقرات المجال الثالث البرامج والخدمات:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة لآراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثالث البرامج والخدمات

جدول رقم (10): تحليل لفقرات المجال الثالث: البرامج والخدمات

م.	البيان	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
.1	يقدم المركز خدمات منها بيانات ومعلومات مناسبة للباحثين.	3.61	72.20	0.89	7.083	0.000	1
.2	يقدم المركز خدمات عديدة بالاستعلام والتوجيه المباشر للباحثين.	3.55	71.00	0.90	6.404	0.000	3
.3	خدمات المركز البحثية متنوعة وكافية ومناسبة للباحثين.	3.58	71.60	0.86	6.986	0.000	2
.4	لدى المركز مشاريع لتطوير مرافقه وخدماته البحثية.	3.50	70.00	0.93	5.566	0.000	5
.5	يساهم المركز بتقديم خدمات للباحثين خارج الجامعة منها محلية ودولية.	3.54	70.80	0.87	6.523	0.000	4
.6	يعمل المركز على التقييم المستمر لخدماته وحل كافة المشاكل بالعمل.	3.40	68.0	0.96	5.901	0.001	6
	جميع الفقرات	3.55	70.89	14.84	47.886	0.000	

من خلال جدول (10) تبين النتائج أن الوزن النسبي للمجال الثالث" **البرامج والخدمات**" (70.89%) وهو أكبر من القيمة الافتراضية العدد (3) أي أقل من (60.0%) وكانت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن استجابات المبحوثين على هذا البعد كانت موافقة بدرجة كبيرة.

جاءت الفقرة (1) " **يقدم المركز خدمات منها بيانات ومعلومات مناسبة للباحثين**" في المرتبة الأولى في ترتيب فقرات هذا البعد، حيث بلغ الوزن النسبي (72.20%) وهو أكبر من العدد (3) أي أكبر من (60.0%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن الآراء كانت في هذه الفقرة موافقة بدرجة كبيرة حسب المبحوثين، جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (6) وهي "**يعمل المركز على التقييم المستمر لخدماته وحل كافة المشاكل بالعمل**" حيث بلغ الوزن النسبي (68.0%) وهي أكبر من العدد (3) أي أقل من 60.0% والقيمة الاحتمالية للفقرة بلغت (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن الآراء في هذه الفقرة موافقة بدرجة متوسطة، ويمكن أن نفسر نتيجة مجال البرامج والخدمات بوجود خدمات مرضية لخدمة الباحثين، وكذلك تقييم مستمر لأعمالها، وذلك يتفق نوعاً ما مع**دراسة** (Ankeny, Rachel, & Leonelli, Sabina, 2016) بضرورة وضع إطارًا للتغيير للبحث العلمي المراد احداثه من خلال التطورات النظرية، والأخذ بالحسبان الإدارة والتكنولوجيا والتأثير المؤسسي.

1.4: تحليل فقرات المجال الرابع التشبيك والتنسيق:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة لآراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الرابع التشبيك والتنسيق

جدول رقم (11): تحليل لفقرات المجال الرابع: التشبيك والتنسيق

م.	البيان	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
.1	توجد آليات وطرق واضحة ومحددة مسبقا في بناء العلاقات مع مؤسسات المجتمع .	3.39	67.80	1.02	4.044	0.000	4
.2	يعمل المركز على زيادة المشاركة البحثية مع مؤسسات المجتمع المحلي.	3.31	66.20	1.09	2.998	0.003	5
.3	لدى المركز شراكات بحثية مع مؤسسات أكاديمية وبحثية فلسطينية.	3.70	74.00	0.84	8.621	0.000	1
.4	لدى المركز شراكات واتفاقات دولية في مجال البحوث وتوفير خدمات البحث العلمي.	3.50	70.00	0.93	5.669	0.000	2
.5	يعقد المركز باستمرار ورش عمل واجتماعات وشراكات مع مؤسسات بحثية .	3.50	70.00	0.88	6.000	0.000	2
	جميع الفقرات	3.48	69.65	15.11	46.063	0.000	

من خلال جدول (11) تبين النتائج أن الوزن النسبي للمجال الرابع" **التشبيك والتنسيق** " (69.65%) وهو أكبر من القيمة الافتراضية العدد (3) أي أقل من (60.0%) وكانت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن استجابات المبحوثين على هذا البعد كانت موافقة بدرجة كبيرة.

جاءت الفقرة (3) " **لدى المركز شراكات بحثية مع مؤسسات أكاديمية وبحثية فلسطينية**" في المرتبة الأولى في ترتيب فقرات هذا البعد، حيث بلغ الوزن النسبي (74.0%) وهو أكبر من العدد (3) أي أكبر من (60.0%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن الآراء كانت في هذه الفقرة موافقة بدرجة كبيرة حسب المبحوثين، جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (2) وهي " **يعمل المركز على زيادة المشاركة البحثية مع مؤسسات المجتمع المحلي**" حيث بلغ الوزن النسبي (66.2%)، وهي أكبر من العدد (3) أي أقل من 60.0% والقيمة الاحتمالية للفقرة بلغت (0.001) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن الآراء في هذه الفقرة موافقة بدرجة متوسطة، ويفسر الباحثان نتيجة جميع مجال **التشبيك والتنسيق** أن هناك توجهات واضحة لعقد اتفاقات وشراكات بحثية محلية ودولية يمكن تطويرها لتكون محور تنمية لمراكز البحوث العلمية، وذلك يتفق مع دراسة (عشوري، 2015) على أهمية التواصل المجتمعي في تعزيز دور المراكز البحثية، ودراسة (Coleman, Mary, 2018) التي أكدت على أهمية الشراكة ما بين مراكز البحوث العلمية والحكومة المحلية.

ثانياً: تحليل فقرات المحور الثاني الشراكات البحثية:

1.2: تحليل فقرات المجال الأول: القطاع الحكومي

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة لآراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الأول القطاع الحكومي

جدول رقم (12): تحليل لفقرات المجال الأول: القطاع الحكومي

م.	البيان	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
.1	لدى المركز مشاريع واتفاقيات في مجال البحث العلمي مع المؤسسات الحكومية.	3.10	62.00	1.23	0.716	0.476	1
.2	ينفذ المركز دراسات بحثية هادفة مع مؤسسات ووزارات حكومية بقطاع غزة.	2.89	57.80	1.06	-0.933	0.354	2
.3	تهتم وزارة التعليم العالي باشراك المركز في مجالات تطوير البحوث العلمية.	2.69	53.80	1.14	-2.512	0.014	3
.4	تقدم وزارة التعليم العالي موازنات مناسبة لدعم مراكز البحث العلمي بالجامعات الفلسطينية.	2.48	49.60	1.08	-4.391	0.000	5
.5	تعمل وزارة التعليم العالي على عقد الاتفاقيات الدولية والمحلية لتطوير مراكز البحث العلمي.	2.63	52.60	1.13	-3.001	0.004	4
	جميع الفقرات	2.76	55.13	19.17	24.771	0.000	

من خلال جدول (12) تبين النتائج أن الوزن النسبي للمجال الأول "**القطاع الحكومي**" (55.13 %) وهو أقل من القيمة الافتراضية العدد (3) أي أقل من (60.0%) وكانت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن استجابات المبحوثين على هذا البعد كانت موافقة بدرجة ضعيفة.

جاءت الفقرة (1) " **لدى المركز مشاريع واتفاقيات في مجال البحث العلمي مع المؤسسات الحكومية**" في المرتبة الأولى في ترتيب فقرات هذا البعد، حيث بلغ الوزن النسبي (62.0%) وهو أكبر من العدد (3) أي أكبر من (60.0%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن الآراء كانت في هذه الفقرة موافقة بدرجة متوسطة حسب المبحوثين، جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (4) وهي " **تقدم وزارة التعليم العالي موازنات مناسبة لدعم مراكز البحث العلمي بالجامعات الفلسطينية**" حيث بلغ الوزن النسبي (49.60%)، وهي أقل من العدد (3) أي أقل من 60.0% والقيمة الاحتمالية للفقرة بلغت (0.001) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن الآراء في هذه الفقرة موافقة بدرجة ضعيفة، ويمكن أن يعزو الباحثان نتيجة ضعف مجال **القطاع الحكومي** لوجود قصور في الدعم الحكومي للمشاريع البحثية في الجامعات، وهذا يدلل على ضرورة دعم موازنات البحث العلمي الحكومي كما جاء في دراسة كل من (Coleman, Mary, 2018)، (Yin, Zhifeng,& others, 2018)، (Lane, Julia, & others, 2015).

2.2: تحليل فقرات المجال الثاني: القطاع الخاص

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة لآراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثاني القطاع الخاص

جدول رقم (13): تحليل لفقرات المجال الثاني: القطاع الخاص

م.	البيان	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
.1	تحرص ادارة المركز على تنفيذ دراسات مشتركة لبحث مشاكل تواجه شركات القطاع الخاص.	3.46	69.20	1.02	4.106	0.000	1
.2	تطلب الكثير من شركات القطاع الخاص من المركز تنفيذ دراسات بحثية لتطوير أدائها.	2.63	52.60	0.98	-3.457	0.001	2
.3	يوفر المركز خدمات مناسبة تشجع الشركات الخاصة لعقد مشاريع بحثية مشتركة .	2.06	41.20	0.97	-8.853	0.000	5
.4	تم عقد الكثير من الاتفاقيات البحثية ما بين المركز والقطاع الخاص بقطاع غزة.	2.36	47.20	0.81	-7.225	0.000	3
.5	ساهمت شراكات المركز البحثية بتطوير خدمات ومنتجات جديدة للقطاع الخاص بغزة	2.28	45.60	1.12	-5.887	0.000	4
	جميع الفقرات	2.56	51.13	12.62	34.750	0.000	

من خلال جدول (13) تبين النتائج أن الوزن النسبي للمجال الثاني "**القطاع الخاص**" (51.13%) وهو أقل من القيمة الافتراضية العدد (3) أي أقل من (60.0%) وكانت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن استجابات المبحوثين على هذا البعد كانت موافقة بدرجة ضعيفة.

جاءت الفقرة (1) " **تحرص ادارة المركز على تنفيذ دراسات مشتركة لبحث مشاكل تواجه شركات القطاع الخاص**" في المرتبة الأولى في ترتيب فقرات هذا البعد، حيث بلغ الوزن النسبي (69.2%) وهو أكبر من العدد (3) أي أكبر من (60.0%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن الآراء كانت في هذه الفقرة موافقة بدرجة كبيرة حسب المبحوثين، جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (3) وهي " **يوفر المركز خدمات مناسبة تشجع الشركات الخاصة لعقد مشاريع بحثية مشتركة**" حيث بلغ الوزن النسبي (41.20%) وهي أقل من العدد (3) أي أقل من 60.0% والقيمة الاحتمالية للفقرة بلغت (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن الآراء في هذه الفقرة موافقة بدرجة ضعيفة، ويمكن أن يرجع الباحثان نتيجة ضعف مجال القطاع الخاص لوجود قصور في تنمية وتعزيز العلاقات ما بين المراكز البحثية والقطاع الخاص في مشاريع استثمارية علمية، وهذا يدلل على وجوب وضع سياسات تشجع القطاع الخاص لطلب خدمات البحث العلمي، وأيضاً ضرورة دعم موازنات البحث العلمي الحكومي كما جاء في دراسة كل من (عبد اللطيف، 2016).

2.3: تحليل فقرات المجال الثالث: الشراكات الدولية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة لآراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثالث الشراكات الدولية

جدول رقم (14): تحليل لفقرات المجال الثالث: الشراكات الدولية

م.	البيان	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
.1	لدى المركز العديد من الاتفاقيات الدولية التي تعزز مجهودات البحث العلمي بغزة.	3.00	60.00	1.15	2.011	0.048	1
.2	يوفر المركز معلومات ووسائل اتصال مناسبة مع مؤسسات دولية تدعم البحث العلمي.	2.99	59.80	1.43	-0.105	0.918	2
.3	يتم تبادل زيارات واجتماعات للبحث العلمي ما بين المركز ومؤسسات دولية عربية وأجنبية	2.87	57.4	1.14	0.387	0.700	4
.4	تم تنفيذ العديد من الدراسات والبحوث العلمية المشتركة مع مؤسسات عربية وأجنبية	2.66	53.20	1.14	-2.696	0.009	6
.5	يعمل المركز حالياً ضمن اتفاقيات وشراكات دولية بمجال البحث العلمي.	2.71	54.20	1.03	-2.557	0.012	5
.6	لدى المركز خطط مستقبلية واضحة لتوسيع شراكتها البحثية مع مؤسسات دولية.	2.99	59.80	1.07	-0.103	0.918	2
	جميع الفقرات	2.87	57.7	15.18	33.922	0.000	

من خلال جدول (14) تبين النتائج أن الوزن النسبي للمجال الثالث "الشراكات الدولية" (57.7%) وهو أقل من القيمة الافتراضية العدد (3) أي أقل من (60.0%) وكانت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن استجابات المبحوثين على هذا البعد كانت موافقة بدرجة ضعيفة.

جاءت الفقرة (1) " لدى المركز العديد من الاتفاقيات الدولية التي تعزز مجهودات البحث العلمي بغزة" في المرتبة الأولى في ترتيب فقرات هذا البعد، حيث بلغ الوزن النسبي (60.00%) وهو أكبر من العدد (3) أي أكبر من (60.0%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن الآراء كانت في هذه الفقرة موافقة بدرجة كبيرة حسب المبحوثين، جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (4) وهي " تم تنفيذ العديد من الدراسات والبحوث العلمية المشتركة مع مؤسسات عربية وأجنبية" حيث بلغ الوزن النسبي (53.2%) وهي أقل من العدد (3) أي أقل من 60.0% والقيمة الاحتمالية للفقرة بلغت (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن الآراء في هذه الفقرة موافقة بدرجة ضعيفة، ويعزو الباحثان نتيجة ضعف مجال الشراكات الدولية لعدم كفاية الشراكات الدولية في تطوير مراكز البحث العلمي وهذا يتعارض مع دراسة (Coleman, Mary, 2018) التي نسبت نجاح مراكز البحث العلمي في الجامعات لدعم الحكومة المحلية فقط.

فرض الدراسة:

الفرضية الرئيسة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ادارة المراكز البحثية وتنمية الشراكة البحثية.

جدول رقم (15): العلاقة بين أبعاد إدارة ادارة المراكز البحثية وتنمية الشراكة البحثية

المجالات	قيمة ر	الدلالة	الدلالة
المحور الأول – الإدارة	0.687	0.000	دالة
المحور الثاني – الهيكل التنظيمي	0.735	0.000	دالة
المحور الثالث – البرامج والخدمات	0.668	0.000	دالة
المحور الرابع –التشبيك والتنسيق	0.707	0.000	دالة
ادارة المراكز البحثية	0.788	0.000	**دالة**

يتضح من الجدول (15) أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إدارة المراكز البحثية، وتنمية الشراكة البحثية حيث كانت قيمة (ر) = 0.788 والدلالة الإحصائية أقل من 0.05.، مما يشير على وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين ادارة المراكز البحثية وتنمية الشراكة البحثية وتوضح هذه النتيجة أنه كلما زادت كفاءة ادارة المراكز البحثية تحسنت فرص تعزيز تنمية الشراكة البحثية، وهذا يتفق مع دراسة كل من (Coleman, Mary, 2018)، ((Yin, Zhifeng,& others, 2018)، (عبد اللطيف، 2016)، (Lane, Julia, & others, 2015).

1. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة، وتنمية الشراكة البحثية حيث كانت قيمة (ر) = 0.687 والدلالة الإحصائية أقل من 0.05 ، وتوضح هذه النتيجة أنه كلما زادت كفاءة ادارة المراكز البحثية تحسنت فرص تعزيز تنمية الشراكة البحثية، وهذا يتفق مع دراسة (محمود ، 2016).
2. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التنظيمي، وتنمية الشراكة البحثية حيث كانت قيمة (ر) = 0.735 والدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وتعكس هذه النتيجة أنه كلما زادت كفاءة ومرونة الهيكل التنظيمي لمراكز البحث ارتفعت فرص تنمية الشراكة البحثية، وهذا يتفق مع دراسة (Ankeny, Rachel, & Leonelli, Sabina, 2016).
3. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرامج والخدمات، وتنمية الشراكة البحثية حيث كانت قيمة (ر) = 0.668 والدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وتدلل هذه النتيجة أنه كلما زادت نوعية وعدد البرامج والخدمات للمراكز البحثية تحسنت فرص تعزيز تنمية الشراكة البحثية، وهذا يتفق مع دراسة (Ankeny, Rachel, & Leonelli, Sabina, 2016).
4. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشبيك والتنسيق، وتنمية الشراكة البحثية حيث كانت قيمة (ر) = 0.707 والدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وتظهر هذه النتيجة أنه كلما زادت برامج التشبيك والتنسيق مع المؤسسات المحلية والدولية من خلال المراكز البحثية تحسنت فرص تعزيز تنمية الشراكة البحثية، وهذا يتفق مع دراسة كل من (عشوري، 2015)، (Lane, Julia, & others, 2015).

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إدارة المراكز البحثية بأبعادها وتنمية الشراكة البحثية.
- اتضح أن هناك ادارة مناسبة من حيث (التوجيه والتخطيط والتنفيذ والسياسات) لمراكز البحث العلمي بنسبة موافقة (70.85%).
- تبين أن هناك فاعلية ومرونة بالهياكل التنظيمية لمراكز البحث بدرجة موافق (73.50%).
- ظهر أن هنالك خدمات وبرامج مناسبة تقدمها مراكز البحث بدرجة موافقة (70.89%) ممكن أن تدعم تطوير تلك البرامج والخدمات.
- اتضح أن هناك تواصل وتشبيك جيد بين مراكز البحث ومؤسسات المجتمع المحلية والدولية بنسبة موافقة (69.65%).
- ظهر قصور كبير لدور الحكومة بنسبة موافقة (55.13 %) في الاهتمام ببرامج البحث العلمي وبناء شراكات بحثية معها أو اجراء اتفاقات دولية لتعزيزها.
- تبين ضعف في الانفاق ومخصصات الموازنات الحكومية المقدمة لمراكز البحث العلمي بالجامعات الفلسطينية، وكانت نسبة الموافقة (49.60%).
- اتضح ضعف في مشاركة القطاع الخاص في طلب اجراء البحوث المشتركة وكذلك مساهمته في تمويل الأبحاث العلمية المشتركة، وكانت نسبة الموافقة (51.13%) .
- تبين ضعف في الخدمات المقدمة من المراكز البحثية والتي تشجع الشركات الخاصة لعقد مشاريع بحثية مشتركة"، وكانت نسبة الموافقة (41.20%).
- ظهر قصور في الشراكات الدولية بمجال عقد الاتفاقات واجراء البحوث المشتركة، وكانت نسبة الموافقة (57.7%).
- اتضح ضعف في تنفيذ الدراسات والبحوث العلمية المشتركة مع مؤسسات عربية وأجنبية، وكانت نسبة الموافقة (53.2%).

توصيات الدراسة

- ضرورة تطوير القدرات الادارية لمراكز البحوث وذلك لدورها الحيوي في تطوير شراكات بحثية محلية ودولية تدعم مجهودات البحث العلمي.
- العمل على تطوير الخدمات والبرامج التي تقدمها مراكز البحث لتكون أكثر ملائمةً للرؤية التطويرية لمردودات البحث العلمي الملموسة.
- دعم التواصل مع المؤسسات الدولية في عقد اتفاقات وبناء شراكات بحثية تتفق واستراتيجية تطوير البحث العلمي.

- ضرورة زيادة الانفاق الحكومي على مراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية لدورها في التنمية والتطوير على المستوى القومي.
- اجراء البحوث العلمية على أساس الإنتاجية والمردود الملموس للخدمات أو المنتجات، وذلك بتشجيع الشراكة البحثية مع القطاع الخاص أسوة بتجارب دول متقدمة.
- الاعتماد بشكل رئيسي على القطاع الخاص في الاستثمار بتنفيذ بحوث ينتج عنها خدمات ومنتجات منافسة وذات قيمة عالية.
- تعزيز التعاون الدولي والاقليمي في الاتفاقات والشراكات التي تدعم مراكز البحث العلمي.

آليات تنفيذ توصيات الدراسة لتطوير مراكز البحث العلمي كما يلي:

- اجراء البحوث العلمية **على أساس الانتاجية** (تقديم خدمات أو منتجات أو تعديلها ومعالجة ظواهر مجتمعية).
- تغيير نمط اجراءات البحوث التطبيقية والنظرية في فلسطين.
- توفير قواعد بيانات ضخمة (دولية واقليمية ومحلية لخدمة الباحثين).
- عقد المزيد من الاتفاقات البحثية بين المؤسسات الأكاديمية المحلية وأخرى دولية.
- تحديد أولويات البحث العلمي (موضوعات البحث) بمشاركة القطاع الحكومي والخاص والأهلي.
- تشجيع والزام القطاعات (الحكومية والخاصة والأهلية) بالاستعانة بمراكز البحث عند تطوير أعمالها.
- اعادة هيكلة مراكز البحث العلمي وتعزيز دورها في البناء والتطوير.
- توفير حوافز حكومية لكل من القطاع الخاص والباحثين الأكاديميين في حال انجاز بحوث تطبيقية مشتركة ملموسة النتائج (سياسات الخصم الضريبي).
- تشجيع وتحفيز البحوث المتميزة التطويرية وتسجيل براءة الابتكار.
- دعم الابتعاث العلمي للدول الغربية خاصة بالمجالات الطبية والتطبيقية.
- وضع معايير لقياس مخرجات البحث العلمي ومؤشرات تطبيقاتها في المجتمع.
- عقد شراكات بحثية دولية واقليمية ومحلية ما بين الباحثين بشتى المجالات ومراكز البحث العلمي.
- زيادة نسب مخصصات الانفاق الحكومي على البحوث العلمية النظرية والتطبيقية.

مسارات مقترح لتطوير مراكز البحث العلمي

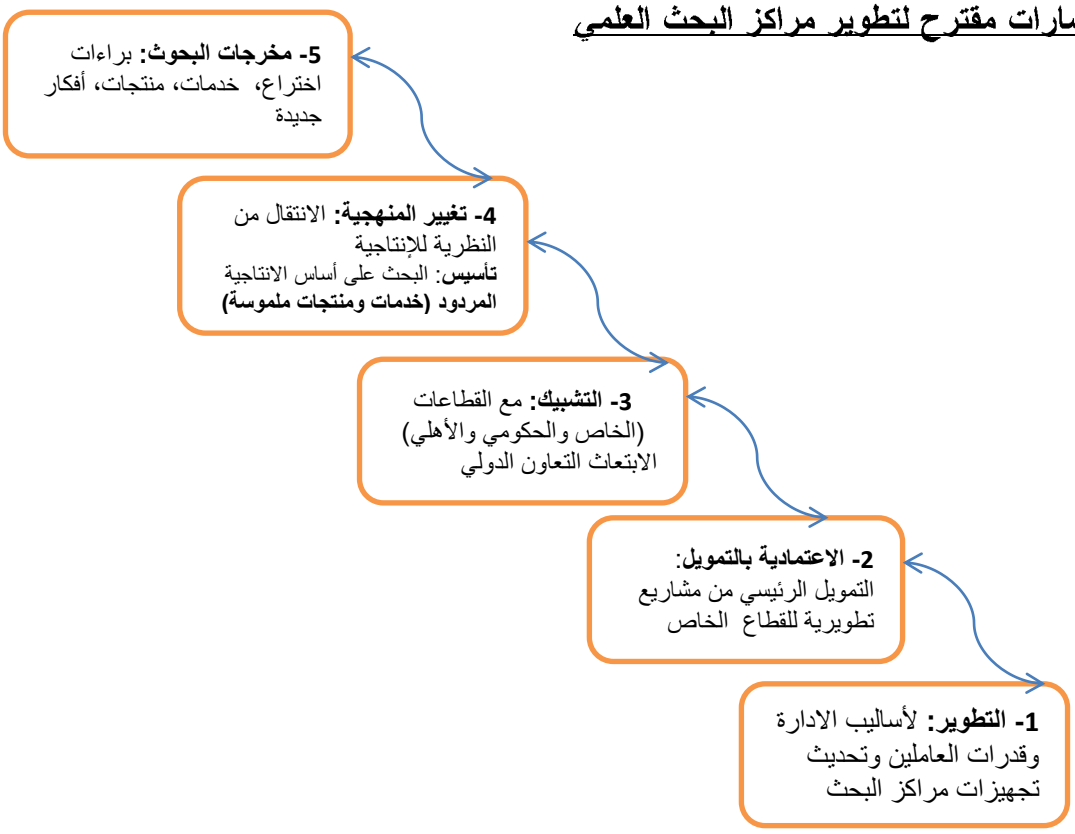

المراجع:

بخولة، بن الدين. (2017) أخلاقيات البحث العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر. كتاب أعمال الملتقى المشترك :الأمانة العلمية الجزائر العاصمة، ص60.

البهادلي، علي. (2018) البحث العلمي في العراق: الواقع ومقترحات التطوير، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018 ص10ص11.

الخطيب، أحمد. (2006). ، تجديدات تربوية وادارية، ط1، إربد، الأردن 2006 م. ص312

صبحي القاسم. (2000 ديسمبر). "مسيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي، معالم الواقع وتحديات المستقبل" شئون عربية، عدد 104 .

صحيفة الرياض 31 أكتوبر، 2007 م، ص12

صحيفة الشرق الأوسط، 25 أكتوبر،2007، لندن ، ص1

عبد الحميد، أحمد، وآخرون. (2013، 22-23 ابريل). الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا – نموذج جديد لجامعة بحثية في مصر والوطن العربي مع شراكة فاعلة للحكومة اليابانية، الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، دراسة

مقدمة الى منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي والتبادل المعرفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض السعودية، ص 37.

عبداللطيف، خوشي. (2016) واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنلوجيا: [الصين والماليزيا واليابان]أنموذجاً. *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية*، جامعة بابل، العدد، 30، ص199.ص212ص204ص217

عسيري، ايمان. (2013، 22–23 ابريل). البحث العلمي و التبادل المعرفي بين الواقع والمأمول دراسة نموذج من التجارب الرائدة مع إلقاء الضوء على تجربة جامعة طيبة ، دراسة مقدمة الى منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي والتبادل المعرفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض السعودية، ص 59.

عشوري، سليمة. (2015). دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي: بالجامعة الجزائرية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

كمال، زموري، كمال، مرداوي. (2017). **منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير**. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، العدد 5، ص، 655، 7.

محمود، خالد. (2013) *دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال للفاعلية الى فاعلية أكبر*. دراسة مقدمة الى المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة. قطر، ص6.

محمود، خالد. (2016). مراكز التميز البحثي كصيغة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية دراسة تحليلية. *مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة الاسكندرية*، ص 277، (2)،العدد 3، 2016

منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، البحث العلمي والتبادل المعرفي، 22–23 ابريل 2013، ص ،19، ص59، ص61.

الناه، محمد. (2013، 22–23 ابريل). *مفهوم التبادل المعرفي ودوره في تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث في الدول النامية*، دراسة مقدمة الى منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي والتبادل المعرفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض السعودية ص 126.

نقادي، أحمد، البنا، محمد. (2013، 22–23 ابريل). *دور التبادل المعرفي في تفعيل الشراكة المجتمعية استراتيجية مقترحة* دراسة مقدمة الى منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي والتبادل المعرفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،الرياض السعودية، ص 19.

الهيتي، نوزاد، الشمري، حسيب. (2017). البحث العلمي والتطوير في العالم العربي الواقع الراهن والتحديات، *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية*، 7 العدد (2) ص 65-75.

Ankeny, Rachel, & Leonelli, Sabina. (2016). Repertoires: A post-Kuhnian perspective on scientific change and collaborative research. *Studies in History and Philosophy of Science, 60*, pp. 18-28.

Coleman, Mary. (2018). Recommitting to America's Unique Government-University Partnership. *The Magazine of Higher Learning*, Vol. 50, - Issue 3-4

Khan, Hassan,& et al. (2015). Scaling Moore's Wall: A Public-Private Partnership in Search of a Technological Revolution. https://papers.ssrn.com, , p1.

Lane, Julia, & et al. (2016). New linked data on research investments: scientific workforce ، productivity, and public value. *Research Policy, Elsevier*, vol. *44*(9), pp. 1659-1671.

MV, Dodson,& et al. "SP-index: the measure of the scientific production of researchers" U.S. Department of Health & Human Services, 7;425(4):701-2. 2012.

Research and Innovation in the Mediterranean Partner Countries Towards a Common Knowledge and Innovation Space, Euro-Mediterranean Conference on Research and Innovation 2012.

Tanskanen, Kari,& et al. (2017). Towards evidence-based management of external resources: Developing design propositions and future research avenues through research synthesis. *Research Policy* 46, pp. 1087–1105,

urbina, alímagdiel, & et al. determinant factors for success in self-sustaining research & development technology centers. *global journal of business research*, Vol. 10, No. 4, pp. 83-93.

Yin, Zhifeng. (2018). Does the concentration of scientific research funding in institutions promote knowledge output?. *Journal of Informatics*, Vol. 12, Issue 4, pp. 1015-1330.

مواقع الكترونية

1- (http://www.bayancenter.org/)
2- http://www.alriyadh.com/1616245 14 2017 مأغسطس
3- https://en.wikipedia.org/wiki/American_Enterprise_Institute
4- https://www.rand.org/about/history.html
5- https://www.sasapost.com/global-innovation-index-2017/
6- https://www.icajo.com/index.php/2015-11-10-07-49-23
الحسيني عباس عمان 2019/6/14